

من وزيرة المالية

01/02/2023

إلى

N° 137

الموضوع: حول تطبيق المعلوم على الرحلات البحرية الدولية  
المرجع: مكتوبكم عدد 024791 الوارد علينا بتاريخ 09 ديسمبر 2022

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه معرفة مدى صحة تطبيق المعلوم الموظف على الرحلات البحرية الدولية على سائقي شاحنات الناقلين البريين المسافرين على متن بواخر البضائع، يشرفني إعلامكم أنه تم بمقتضى الفصل 52 من القانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017 إحداث مرسوم على الرحلات البحرية الدولية.

وقد تم بمقتضى أحكام الأمر الحكومي عدد 368 لسنة 2017 المؤرخ في 15 مارس 2017 تطبيق المعلوم على شركات الملاحة البحرية ابتداء من 30 مارس 2017 تم ضبطه بـ 20 ديناراً أو ما يعادلها من العملة الأجنبية على الناقلين البحريين أو من ينوبهم بعنوان كل مسافر يدخل البلاد التونسية عبر الرحلات البحرية يتولى ديوان البحرية التجارية والموانئ استخلاصه ويدفع المرسوم المفوتر في أجل أقصاه 60 يوماً يحتسب ابتداء من تاريخ الفوترة.

ويتم توظيف خطايا التأخير والتي تحتسب ابتداء من اليوم الموالي للتاريخ المحدد للدفع وتوظف على أساس 1.25% عن كل شهر تأخير أو جزء منه.

وعلى هذا الأساس، وباعتبار أن المعلوم المذكور يوظف على كل مسافر يدخل البلاد التونسية عبر الرحلات البحرية الدولية فإن سائقي شاحنات الناقلين البريين المسافرين على متن بواخر البضائع يخضعون للمعلوم على الرحلات البحرية الدولية.

والسلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام  
للدراسات والتطبيقات  
يحيى الشملالسي